: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i37.390

TJFPS

37

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

العقوبات الاقتصادية وتأثيراتها على الاقتصاد الرقمي: دراسة مقارنة (العراق وإيران أنموذجا)

Economic sanctions and their effects on the digital economy: a comparative study (Iraq and Iran are an example)

Dr. Zina Abdulkareem Ibrahim Hassan [a]
Al-Nahrain University - College of Political Sciences [a]

م.د زينة عبد الكريم ابراهيم حسن * [a]
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 14 Oct.2024
-Received in revised form 26. Oct .2024
- Final Proofreading 07 Nov. 2024
- Accepted 15.Nov. 2024
- Available online: 31. Dec.2024

Keywords:
- Economic sanctions
- digital economy
- Iraq
- Iran

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The impact of economic sanctions on the digital economy in both Iraq and Iran is of great importance at the present time. Although both countries face similar challenges, the nature and effects of these sanctions differ significantly between them. This study aims to compare the impact of economic sanctions on the digital economy in both Iraq and Iran, and to analyze these effects on the digital sector and on the macroeconomic indicators in the two countries. The research relied on the deductive approach through the descriptive analytical method. In the case of Iraq, the sanctions imposed on the digital sector come mainly from the United States of America. In contrast, Iran faces more comprehensive sanctions from a variety of international parties, which extend to the banking, commercial and technology sectors alike, which has led to greater challenges in the growth and development of the Iranian digital economy. The results of the study showed that the economic sanctions imposed on Iraq and Iran have significantly affected the digital economy sector in the two countries, as the digital economy sector witnessed a decline in growth and investment rates, with a decline in indicators of e-commerce and

*Corresponding Author: Dr. Zina Abdulkareem Ibrahim Hassan, Email : zena.a.karim@nahrainuniv.edu.iq ,Tel:009647831799796, Affiliation: Al-Nahrain University / College of Political Science.

digital financial services. The sanctions also led to an increase in unemployment rates in this sector. Despite these challenges, both countries have made great efforts to adapt to these sanctions and maintain the sustainability of the digital economy, but the success of these efforts remains subject to debate as the sanctions continue to impact this vital sector.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام: 14 تشرين الأول 2024
- بعد التنقيح 26 تشرين الأول 2024
- التدقيق اللغوي 07 تشرين الثاني 2024
- القبول: 15 تشرين الثاني 2024
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2024

الكلمات المفتاحية :

- **العقوبات الاقتصادية**
- **الاقتصاد الرقمي**
- **العراق**
- **ايران**

الخلاصة: إن تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في كل من العراق وإيران يُعد أمرًا بالغ الأهمية في الوقت الحالي. فبالرغم من أن كلا البلدين يواجهان تحديات مماثلة، إلا أن طبيعة وآثار تلك العقوبات تختلف بينهما بشكل ملحوظ. تستهدف هذه الدراسة المقارنة بين تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في كل من العراق وإيران، وتحليل هذه الآثار على القطاع الرقمي وعلى مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلدين، واعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي. ففي حالة العراق، فإن العقوبات المفروضة على القطاع الرقمي تأتي بشكل رئيسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل، فإن إيران تواجه عقوبات أكثر شمولية من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الدولية، والتي تمتد لتشمل القطاع المصرفي والتجاري والتكنولوجي على حد سواء، وهذا ما أدى إلى تحديات أكبر في النمو والتطور للاقتصاد الرقمي الإيراني. أظهرت نتائج الدراسة أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وإيران قد أثرت بشكل كبير على قطاع الاقتصاد الرقمي في البلدين، حيث شهد قطاع الاقتصاد الرقمي انخفاضًا في معدلات النمو والاستثمار، مع تراجع مؤشرات التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية, كما أدت العقوبات إلى ارتفاع معدلات البطالة في هذا القطاع. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن كلا البلدين قد بذلا جهودًا كبيرة في محاولة التكيف مع تلك العقوبات والحفاظ على استدامة الاقتصاد الرقمي، إلا أن نجاح تلك الجهود يظل محل نظر في ظل استمرار تأثير العقوبات على هذا القطاع الحيوي.

المقدمة:

شهد العقد الماضي نموًا هائلاً في مجال الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت التكنولوجيات الرقمية، مثل الإنترنت والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية، محركات رئيسية للنمو الاقتصادي والابتكار في جميع أنحاء العالم، وقد أدى ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من التجارة والاستثمار والتمويل، مما أثر بدوره على تنفيذ وإنفاذ العقوبات الاقتصادية. إن التحول الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الحاضر في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصادات العربية للتخفيف من تأثيرها على صدمات أسواق النفط العالمية وبهدف تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية التي يمكنها الاستفادة من التطور التكنولوجي السريع في كافة الدول العربية، والذي يزيد بشكل عام من مستويات مرونة هذه الاقتصادات وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية تساهم في توفير المزيد من فرص العمل للأجيال الشابة المتنامية والمتسارعة في الأداء الاقتصادي بحيث تلتحق بسوق العمل سنويا.

وفي ظل التطورات الرقمية السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأت دول العالم بالتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، بل إن بعض دول العالم أحرزت تقدما ملحوظا في رقمنة العديد من المجالات والقطاعات المختلفة. وفي هذا السياق، يشكل الاقتصاد الرقمي أحد المحاور الرئيسية التي تضمنتها استراتيجية صندوق النقد العربي الخمسية (2020-2025)، حيث يعمل الصندوق من خلال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومجلس وزراء المالية العرب على دعم جهود الدول العربية في مجال التحول الرقمي في المجالات ذات الأولوية للدول العربية، ومنها على سبيل المثال: رقمنة المالية العامة، ورقمنة الخدمات المالية والمصرفية، والشمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة، وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها العديد من الدول، تعتبر العقوبات الاقتصادية واحدة من الوسائل الرئيسية التي يستخدمها المجتمع الدولي لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية. تأثيرات هذه العقوبات يمكن أن تكون مدمرة على الاقتصادات الوطنية، خاصة عندما تتعلق بالقطاع الرقمي الذي يمثل اليوم عمود فقري أساسي للتنمية الاقتصادية. تهدف سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية إلى إحداث تأثير سياسي شامل ينجم عنها خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال تقليص قدرات الأنظمة الحاكمة المستهدفة بالعقوبات على التحكم والهيمنة على مواردها من خلال إغلاق كل أو بعض المنافذ الاقتصادية التي تمثل عناصر داعمة لخططها التنموية داخل بلدانها.

ومن هنا يظهر دور العقوبات الدولية من خلال البوابة الاقتصادية التي تراهن على إحداث تغيير جذري في منظومة الرقابة العامة للسلطة بجعلها تفقد توازنها الاقتصادي, لذلك تتشابك العقوبات الاقتصادية

الدولية ذات المنظور السياسي بشكل تفصيلي مع التأثير الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن هذه العقوبات, وتهدف العقوبات إلى إحداث خلل هيكلي في الإطار العام لاقتصاد الدولة المستهدفة بالعقوبات من خلال ترتيب (العجز في الموازنة العامة؛ ميزان المدفوعات وخاصة التجارة؛ سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية؛ الديون؛ التضخم؛ البطالة؛ الكتلة النقدية...) مما يؤدي نتائجه بشكل مباشر إلى اهتزاز البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ووضعها في أزمة هيكلية.

يعد العراق وايران من الدول التي تعاني من بعض تبعات عقوبات اقتصادية التى تطبق عليهما، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على اقتصاداتهما بما في ذلك الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الرقمي يمثل جزءاً مهماً من الاقتصاد الحديث، حيث يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ العمليات التجارية والمالية, وبالنظر إلى أهمية الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية، يصبح من الضروري فهم تأثير العقوبات الاقتصادية على هذا القطاع الحيوي, فالتوازن الاقتصادي الكلي في أي دولة ليس إلا التعبير الاقتصادي عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أهمية البحث: تأتى الأهمية الخاصة بهذا البحث في الوقوف على اسهامات الاقتصاد الرقمي في تغيير عوامل النمو وأنماط الانتاج في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات المحلى، كما تعد دراسة تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في العراق وإيران تعتبر ذات أهمية بالغة نظراً للتحديات الاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه البلدين, فهذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على كيفية تأثير العقوبات على التطور التكنولوجي والابتكار في القطاع الرقمي، ومؤشرات النمو الاقتصادي والاستثمار والتجارة الخارجية والبطالة للبلدين.

إشكالية البحث: تتحدد مشكلة البحث فى سؤال رئيسى (كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية على تطور الاقتصاد الرقمي في العراق وإيران؟), فضلا عن جملة من التساؤلات الفرعية منها:

- كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية على قطاع الاقتصاد الرقمي في العراق وإيران؟
- كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية على ومؤشرات النمو الاقتصادي والاستثمار والتجارة الخارجية والبطالة في العراق وإيران؟
- ما هي الإجراءات والسياسات التي يمكن لكل من العراق وإيران اتخاذها لتعزيز قطاع الاقتصاد الرقمي في ظل تلك العقوبات؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن

- العقوبات الاقتصادية الدولية باعتبارها بديلا عن اللجوء إلى الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية تعد أداة ناجحة فى تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

- إن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، أثرت بشكل كبير في بنية الاقتصاد الإيراني بشكل خاص، وقيدت وصولها إلى الأسواق الدولية والقنوات المالية والمصرفية

- العقوبات الاقتصادية قد ألحقت أضرارًا بالغة بالاقتصاد العراقي، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، فإن العراق يمتلك إمكانات كبيرة للتعافي والنمو من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وتطوير الكفاءات البشرية.

مناهج البحث: يستخدم البحث المنهج الاستنباطى من خلال الأسلوب الوصفى التحليلى فى محاولة لإثبات صحة الفرضيات. باستخدام هذا المنهج من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي، يمكن للباحث تحليل تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في العراق بشكل منهجي، من خلال البيانات الحالية والنظريات القائمة لتطوير فهم شامل وموثوق به.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مطلبين تناول الاول منها العقوبات الاقتصادية والاقتصاد الرقمي وفق محورين استعرض الاول منها العقوبات الاقتصادية فيما تطرق المطلب الثاني الى الاقتصاد الرقمي، اما المطلب الثاني فقد تناول تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في العراق وإيران وفق محورين استعرض المطلب الأول تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في العراق ، أما المطلب الثاني تناول تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في ايران ، فضلا عن خاتمة متضمنة استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية والاقتصاد الرقمي

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية

أولاً: مفهوم العقوبات الاقتصادية:

العقوبات هي إجراءات قسرية يمكن فرضها على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين البلدان. وعادة ما تكون مدنية (غير عسكرية) بطبيعتها وتفرضها دولة واحدة على دولة أخرى (عقوبات أحادية الجانب) أو من قبل كيان عالمي مثل الأمم المتحدة (عقوبات جماعية). وعلى مر التاريخ، تراوحت التدابير من عقوبات واسعة النطاق إلى إجراءات أكثر استهدافًا تقيد التجارة في سلع معينة مثل الأسلحة أو الأخشاب أو الماس. وقد حددت بعض العقوبات إجراءات معينة يُعتقد أنها تدعم هدفًا محددًا، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية والرياضية والثقافية، فضلاً عن السفر والرحلات.[1]

يتم تعريف العقوبات الاقتصادية على أنها إلغاء العلاقات التجارية والمالية الطبيعية لأغراض السياسة الخارجية والأمنية، ويمكن أن تكون العقوبات شاملة، حيث تحظر النشاط التجاري في بلد بأكمله، مثل الحظر الأمريكي طويل الأمد على كوبا، أو يمكن أن تكون مستهدفة، مما يمنع المعاملات مع شركات أو مجموعات أو أفراد محددين. تتخذ العقوبات أشكالاً عديدة، بما في ذلك حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر الأسلحة، والقيود على رأس المال، وخفض المساعدات الخارجية، والقيود التجارية.[2]

ويعرف البعض العقوبات الاقتصادية بأنها وسيلة ضغط إيجابية أو سلبية تهدف إلى إحداث تغيير في السلوك السياسي للدولة الخاضعة للعقوبة، وقد تتراوح هذه العقوبة بين التهديد البسيط والمقاطعة الكاملة أو الشاملة للعلاقات الاقتصادية بين الخاضع للعقوبة والمستهدفة، بينما يعتبرها البعض الآخر "إجراءات تعتمد على وسائل اقتصادية تتخذها الحكومات في إطار منظمة دولية أو إقليمية ضد دول انتهجت سياسة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دوليا. ويعرفها القانوني نايلور بأنها مجموعة من الإجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي تتخذها جهة دولية (منظمة دولية أو دولة) ضد جهة دولية أخرى، وأهم هذه الإجراءات الحصار والحظر، والتي تستخدم عادة

[1] محمود، داليا احمد فؤاد. (2018). النظام القانوني الدولي للعقوبات الإقتصادية بين المشروعية والإعتبارات الإنسانية. مجلة كلية الحقوق-جامعة المنيا, 1(1), 338-378.

[2] قاسم حسين حسن جدي السعدي. (2021). العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الأوروبية على إيران إنموذجاً), 15- 17.

لتحقيق أهداف سياسية للطرف المستخدم لها، والتي غالبا ما تركز على تغيير التوجهات الأساسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المستخدم لها".[1]

العقوبات الاقتصادية الدولية مصطلح قانوني تحاول العديد من الأطراف استخدامه، خاصة الخبراء القانونيين في هذا المجال، البعض يسميها مقاطعة اقتصادية أو حصار اقتصادي، والبعض يسميها حربًا أو عدوانًا اقتصاديًا، والبعض الآخر يسميها عقوبات اقتصادية. العقوبات الاقتصادية هو المصطلح الذي نستخدمه في دراستنا لأنه يدل على شرعيتها القانونية. لقد لعبت العقوبات الاقتصادية الدولية دوراً هاماً في تحديد السياسة الخارجية للدول، وفي مسألة تعريفها عرض ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة إعطاء تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية واقتصرا على سرد بعض الوسائل المستخدمة لتنفيذ هذا النوع من العقوبات، والتي ذكرت على سبيل المثال لا الحصر.

ثانياً: أنواع العقوبات الاقتصادية

تنقسم العقوبات الاقتصادية الدولية إلى الأنواع التالية:

1-عقوبات التجارة والاستثمار:

تهدف هذه العقوبات إلى تقليص أو إيقاف الأنشطة التجارية والاستثمارية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد المستهدف، مثل إعاقة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الرئيسية مثل النفط أو السياحة، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية العامة للبلاد. ومن الأمثلة على ذلك تنفيذ الحصار على المعاملات والاستثمارات النفطية في إيران، حيث تم فرض حصار بحري يمنع تصدير النفط ويحظر الاستثمارات في قطاع النفط، على الرغم من المكانة التي تحتلها هذه السلعة في الاقتصاد الإيراني، حيث تمثل سلعة التصدير الأولى في إيران وتشكل 80-90% من الصادرات الإيرانية؛ ويتم تمويل صادرات النفط بنسبة 50-40% من إيرادات الدولة الإيرانية؛ أي أن فرض العقوبات الاقتصادية على إيران في هذا السياق سيؤدي إلى تأثيرات شاملة على الكيان الاقتصادي الإيراني.[2]

[1] Cortright, D. (2018). Economic sanctions: Panacea or peacebuilding in a post-cold war world?. Routledge.

[2] Korhonen, I., Simola, H., & Solanko, L. (2018). Sanctions and countersanctions–effects on economy, trade and finance. Focus on European Economic Integration, 18(Q3), 68-76.

2-العقوبات المالية:

العقوبات المالية هي شكل آخر من أشكال العقوبات الاقتصادية التي تركز على مصالح القطاعات التجارية والصناعية الأكثر ثراءً في الدولة المستهدفة، حيث إن فرض حظر على الودائع الحكومية وكذلك الودائع من الشركات والأفراد من مواطني الدولة المستهدفة، ومنع الاستثمارات من التدفق إلى نفس الدولة هو عنصر أساسي في العقوبات المالية، وفرض شروط غير قابلة للتطبيق لإعادة جدولة ديون الدولة المستهدفة يؤدي إلى تفاقم أزمة ديونها الخارجية، مما يفرض ضغوطًا كبيرة على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي واستنزاف احتياطاتها من العملة الصعبة المستخدمة لدفع الفائدة وأقساط الديون ووقف قروض التصدير من الدول الصناعية لشركاتها المحلية إذا كانت تصدر إلى الدولة المحددة. تتضمن حزمة العقوبات أيضًا إلغاء إدراج عملة الدولة الخاضعة للعقوبات من البورصات النقدية الدولية، الأمر الذي لا يعقد التبادلات التجارية فحسب، بل يؤثر أيضًا على مكانتها الاقتصادية الدولية.[1]ومن المهم أن نؤكد هنا أن العقوبات المالية، على النقيض من العقوبات التجارية والاستثمارية، لا تحتاج إلى موافقة مجلس الأمن لأنها موجهة على وجه التحديد إلى البلد المستهدف ولا تنتهك القانون الدولي. وتتخذ البلدان الصناعية إجراءات فردية ومتكررة للضغط على صناع القرار في بلدان العالم الثالث لتلبية مطالب معينة.[2]

3-العقوبات الذكية:

إن العقوبات الذكية تركز بشكل رئيسي على المجموعات النخبوية في البلاد، وتؤثر على مصالحها وتحثها على التأثير على نظامها السياسي. ومن هنا فإن "العقوبات الذكية" لا تتعارض في البداية مع سكان الدولة الخاضعة للعقوبات، مما يمنحهم ميزة لا تتوفر في العقوبات الاقتصادية التقليدية، وتأتي هذه الفائدة من إحباط قدرة النظام على استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لربط الجماهير بأجندته السياسية. وتؤثر "العقوبات الذكية" على النظام بأكمله والفصائل المحددة داخله، من أجل ممارسة الضغط أو سحب دعمها. ومع ذلك، فإن هذا

[1] Drezner, D. W. (2015). Targeted sanctions in a world of global finance. *International Interactions*, *41*(4), 755-764.see: Hassan, Nisreen Falih. "The impact of international sanctions on the Russian oil and gas sectors." Tikrit Journal for Political Science 4.33 (2023).

[2] بن عدودة, & عصام. (2023). تأثير العقوبات الإقتصادية الغربية على الدور الإقليمي لإيران (2012-2022), (أطروحة دكتوراه), 145.

الشكل الخاص من العقوبات، على غرار أشكال العقوبات الأخرى، يتطلب التعاون الدولي على المستويين الفني والسياسي، والذي سيتم ضمانه إذا تم فرضها تحت مظلة الشرعية الدولية من خلال قرار من مجلس الأمن.[1]

المطلب الثاني: الاقتصاد الرقمي

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

يشير الاقتصاد الرقمي إلى الاقتصاد القائم على استخدام التكنولوجيا الرقمية Digital Based Technology، والمتمثلة في شبكات الاتصالات الرقمية، بما في ذلك الإنترنت، وكذلك أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات وكل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذا فإنه يعرف ا باسمً اقتصاد الإنترنت Economy Internet The، أو الاقتصاد الشبكى Web The أيض Economy. أشار إليه شوارتز في عام 1997 بمصطلح Webonomics، والذي اعتبره اقتصادًا يتضمن قواعد عمل جديدة، وأشكالًا جديدة من العملات المستخدمة، وسلوكيات استهلاكية جديدة تتوافق مع عالم قائم على المعرفة، ويُطلق عليه أيضًا اقتصاد المعلومات Economy Information، وبناءً عليه، أشار إلى أن الاقتصاد الرقمي، أو اقتصاد المعرفة Economy Knowledge، يعتمد في المقام الأول على المعرفة التي تُستخدم لإنتاج معرفة جديدة من خلال توفير عامل الإبداع كأحد مزايا استخدامه.[2]

كما يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه اقتصاد يعتمد بالأساس على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشري، من خلال توظيف أساليب البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، باستخدام كوادر مؤهلة قادرة على استيعاب كافة المتغيرات التي تطرأ على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضًا، كما يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه اقتصاد يعتمد على الجمع بين الكوادر البشرية المؤهلة والوسائل التكنولوجية الحديثة والمؤسسات القوية. [3]

---

[1] الزيديين، نواف موسى مسلم. (2021). تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية–العراق وليبيا أنموذجاً. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف–دقهلية, 23(2), ص1724.

[2] Barefoot, K., Curtis, D., Jolliff, W., Nicholson, J. R., & Omohundro, R. (2018). Defining and measuring the digital economy. *US Department of Commerce Bureau of Economic Analysis, Washington, DC*, *15*, 210.

[3] حسين عويش و رباب خزام. (2021). الاقتصاد الرقمي أداة لتقويض الفجوة الرقمية في دول مختارة للمدة (2003–2017)، مصدر سابق، ص254.

كما يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه اقتصاد يعتمد على التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، والاقتصاد الوطني والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية الفورية وتوافر كافة المؤشرات الاقتصادية الداعمة للقرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة زمنية معينة. كما يعرف الاقتصاد الرقمي أيضا بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويشير أيضاً إلى المنتجات والخدمات الناتجة عن اتباع الأساليب كثيفة المعرفة والتي تسهم في تسارع وتيرة التقدم العلمي والتقني.[1]

يُعرَّف بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية، ويستخدم المعلومات والمعرفة في إدارته، كمورد جديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة أي أن الاقتصاد الرقمي يعمل على التفاعل المستمر والمزج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، والاقتصاد الوطني والدولي من جهة أخرى، على أمل تحقيق الشفافية والفورية وتوافر جميع المؤشرات الداعمة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة زمنية معينة.[2]

ثانياً: خصائص الاقتصاد الرقمي

نشأ الاقتصاد الرقمي نتيجة للتطور المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة عدد أجهزة الحاسب الآلي واستخدامها في المعاملات، وتزايد عدد مستخدمي الإنترنت، واستخدام البرمجيات الجاهزة في الأنشطة التعليمية والتدريبية. ويتميز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه، منها ما يلي:[3]

- يتميز بالعمل على نشر المعرفة وبالتالي تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والمؤسسات الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية.
- هو اقتصاد شبكي وافتراضي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات.

[1] عبد الغني، سناء. (2022). انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, 15(14)، ص37.

[2] عبد القادر، هيثم محمد. (2019). دور التمويل الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, 3(العدد (2) أبريل 2019)، ص18.

[3] Pan, W., Xie, T., Wang, Z., & Ma, L. (2022). Digital economy: An innovation driver for total factor productivity. Journal of business research, 139, 303-311.

- يتميز بأنه اقتصاد الوفرة وليس اقتصاد الندرة؛ فخلافاً للموارد الأخرى التي تنفد نتيجة الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

- التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كأسلوب جديد لتسجيل وتخزين واسترجاع ونقل المعلومات، مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويزيد من سرعته.

- تحول المنتجات التنافسية من منتجات يعتمد إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يزيد فيها العنصر المعرفي والتقني، أي إضافة عنصر المعلومات بالإضافة إلى عناصر الإنتاج التقليدية المتمثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.

- يتمتع بالمرونة في التكيف مع متغيرات الحياة وتطوراتها التي تتغير بمعدلات سريعة، بالإضافة إلى قدرته على التجديد والابتكار وتوليد منتجات فكرية ومعرفية جديدة.

المبحث الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في العراق وإيران

المطلب الأول: تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في العراق

أولاً: واقع الاقتصاد الرقمي في العراق

يستند حساب مؤشر الاقتصاد الرقمي في العراق على 5 ابعاد استراتيجية كما في جدول (1) وشكل (1), حيث نلاحظ أن مؤشر الحكومة الالكترونية في العراق بلغ قيمة 0.2996 في عام 2010، ثم استمر المؤشر بالارتفاع ليصل إلى قيمة 0.4383 في عام 2022، إلا أنه ما زال بحاجة إلى مزيد من القوة بسبب محدودية توفر وجودة خدمات الحكومة الالكترونية، فضلاً عن انخفاض مستويات المشاركة العامة, بالإضافة إلى ذلك تساهم المشاكل الفنية المتعلقة بالبنية التحتية التكنولوجية غير الكافية في إضعاف هذا المؤشر, أما مؤشر خدمة الانترنت فقد بلغ 0.0518 في عام 2010، وهو ما يعتبر منخفضاً جداً. وفي عام 2012 ارتفع مؤشر خدمة الانترنت في العراق إلى 0.2876، إلا أنه انخفض في عام 2014 إلى 0.1969 بسبب تأثير الإرهاب في بعض المحافظات العراقية، مما أدى إلى انقطاع خدمات الانترنت, وقد تذبذب مؤشر خدمة الانترنت في العراق بين الارتفاع والانخفاض, وفي عام 2022، بلغ قيمة 0.206، ما زال يشير إلى ضعف خدمة الإنترنت.[1]

[1] نسرين غالي قاسم& مصطفى محمد إبراهيم. (2023). الاقتصاد الرقمي في العراق بين تقنيات حاضرة وتحديات مستقبلية بحث تحليلي للمدة من 2003– 2022. مجلة كلية الكوت الجامعة، المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة، ص 1–11.

جدول 1: مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق للسنوات (2010-2022)

السنة	الخدمات الإلكترونية	البنية التحتية للاتصالات	رأس المال البشري	تنمية الحكومة الإلكترونية
2010	0.15	0.05	0.69	0.29
2011	0.17	0.08	0.74	0.33
2012	0.28	0.12	0.61	0.34
2013	0.31	0.09	0.63	0.37
2014	0.19	0.21	0.52	0.31
2015	0.21	0.23	0.55	0.34
2016	0.35	0.16	0.48	0.33
2017	0.41	0.18	0.51	0.35
2018	0.45	0.19	0.53	0.37
2019	0.47	0.21	0.55	0.39
2020	0.33	0.53	0.43	0.43
2021	0.36	0.55	0.46	0.45
2022	0.38	0.58	0.48	0.47

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، سنوات عينة البحث.

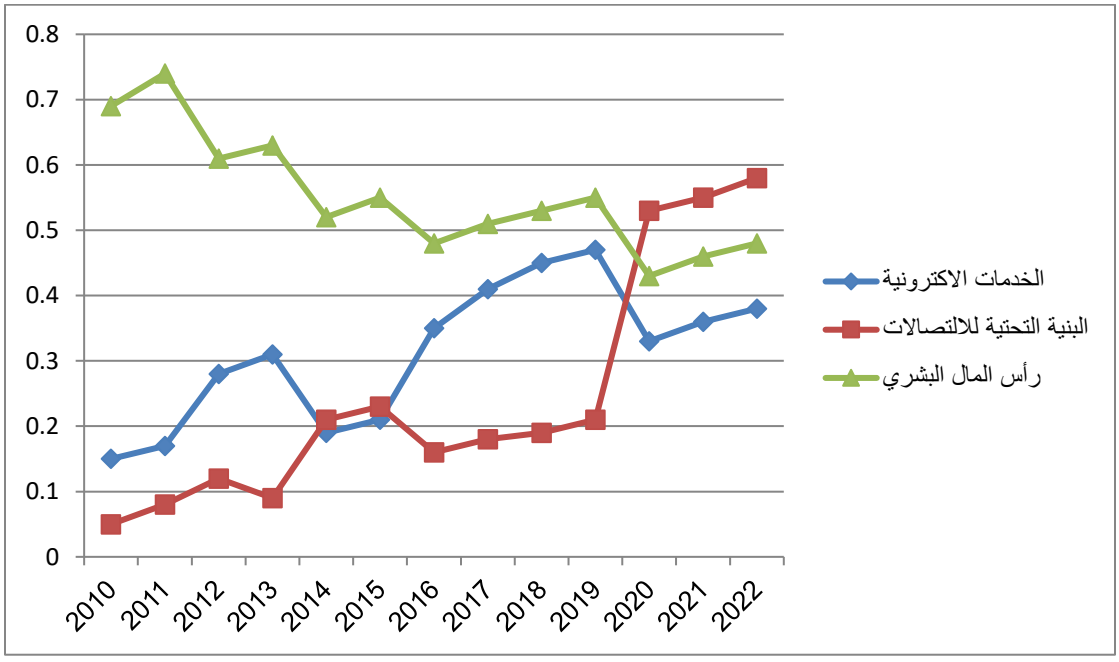

شكل (1): مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق للسنوات (2010-2022)

تواجه خدمة الإنترنت في العراق العديد من التحديات، منها ارتفاع التكاليف ورداءة الجودة، حيث تعتمد على آليات قديمة لتقديم خدمات الإنترنت (لاسلكي). وفي المقابل، اتجه العالم نحو خدمات كابلات الألياف الضوئية، التي تمثل أحدث التقنيات في هذا المجال. وبلغ مؤشر البنية التحتية التكنولوجية قيمة 0.0182 في عام 2010

وبدأ في الارتفاع بشكل مطرد، محققاً تقدماً كبيراً في عامي 2020 و2022 بنسب 0.537 و0.5201 على التوالي. وهذا يمثل تحسناً معتدلاً مقارنة بالوضع في عام 2010.

يلعب رأس المال البشري دوراً حاسماً في الاقتصاد الرقمي، فهو العامل الذي يمكن أن يوفر ميزة تنافسية ويساهم في زيادة الإنتاجية. ويتجسد ذلك في الأفراد الذين يمتلكون المعرفة والمهارات التقنية والقدرة على استخدام تقنيات الكمبيوتر والاتصالات والمعلومات القائمة على الإنترنت. بلغ مؤشر رأس المال البشري في العراق 0.2295 في عام 2010، ثم ارتفع إلى 0.6151 في عام 2012. إلا أنه انخفض في عامي 2014 و2016 إلى 0.5283 و0.4803 على التوالي، وذلك بسبب الأحداث والتحديات التي واجهتها البلاد خلال تلك الفترة. وفي عام 2018 ارتفع المؤشر إلى 0.5094، إلا أنه انخفض إلى 0.4358 في عام 2020، ويرجع ذلك أساسًا إلى أزمة (كوفيد-19) وتم الوصول إلى أعلى قمة في عام 2022 بقيمة 0.5888. يحظى البحث والتطوير باهتمام محدود في العراق، ففي عامي 2012 و2013، لم يتم تخصيص ميزانية لهذا النشاط من الموازنة العامة.

ويتميز البحث العلمي في العراق بمحدوديته وتواضعه، حيث تحتل البلاد مرتبة منخفضة عالميًا في المؤشرات التي تقيس تقدم البحث والتطوير ، وتشمل هذه المؤشرات الإنفاق البحثي والمنشورات العلمية وعدد براءات الاختراع. وهذا يعكس وجود صعوبات ومعوقات محلية تعيق الباحثين وتحد من انتاجهم العلمي، حيث ان انفاق العراق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي منخفض مقارنة بالمتوسط العالمي 2.3% ومتوسط الدول النامية 1.5%، وهناك تذبذب في مستوى الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير في العراق (اليونسكو، 2015)، اما مؤشر المقالات العلمية والتقنية المنشورة سنويا في العراق فقد بلغ 530 بحثا علميا في عام 2010 وارتفع الى 9814 بحثا علميا منشورا في عام 2020، وهذه الاوراق البحثية منشورة في مجلات دولية واقليمية، الا ان التطبيق العملي لهذه الاوراق البحثية المنشورة غائب في العراق بسبب تخلف القطاع الخاص الذي يحتاج الى حافز قوي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المرتبطة بها، بالإضافة الى ضرورة وجود دعم اكبر لهذا النوع من الاستثمار في البلاد.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة بشكل مستدام لتعزيز خدمة الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي، إلا أن هناك بعض الفجوات التكنولوجية التي يجب العمل على معالجتها لتسريع وتيرة مستقبل المعرفة في العراق في ظل التحديات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الحرجة النادرة مثل الطيف وإدارة عناوين بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك الانتقال إلى الإصدار السادس من

بروتوكول الإنترنت. كما أنه من الضروري دعم وتطوير وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي على المستويين الوطني والإقليمي.

ثانيا: آثار العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي العراقي

وقد كان للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية على العراق تأثير سلبي على الاقتصاد، إذ تسبب الحظر النفطي في خسارة عائدات تصدير النفط والتي بلغت نحو 4 مليارات دولار أميركي، وهو ما يمثل نحو 22% من إيرادات الموازنة العامة، مما يجعله عنصراً مهماً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك فإن العقوبات المفروضة على الاقتصاد العراقي وتشديد الخناق على قطاع النفط أدت إلى توقف دورات الاستثمار والتجديد والإنتاج والتسويق، كما اختفت صادرات العراق من النفط الخام تقريباً بسبب انخفاض حجم الإنتاج، وصعوبة إيجاد مستوردين أو موردين للمشتقات لأنهم سيعرضون أنفسهم للعقوبات، وارتفاع تكلفة بيع برميل النفط في السوق السوداء بسبب المخاطر – حوالي 10 دولارات للبرميل – مما يمثل عبئاً مضاعفاً على الموازنة العامة يتمثل في فرض أعباء مضاعفة لسد الفجوة الناجمة عن انخفاض الإيرادات من صادرات النفط؛ ومن ثم الأعباء الباهظة لتمويل احتياجاتها من المشتقات، وتحديداً الديزل ووقود محطات الكهرباء والبنزين والغاز، تلك الاحتياجات الأساسية لمتطلبات الحياة الطبيعية للمواطن.[1]

-انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي:

يقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بـ – الدخل القومي / عدد السكان. ويمثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي التأثير الواضح في الدول التي عوقبت اقتصادياً بالعقوبات الدولية؛ حيث انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي العراقي إلى ما لا يزيد عن 200 دولار سنوياً؛ في حين قدر البنك الدولي ذلك بنحو 2840 دولاراً في عام 1980.[2]

-انهيار القدرة الشرائية للعملات المحلية: انهارت القدرة الشرائية للدينار العراقي؛ حيث كان سعر التعادل قبل الحصار الاقتصادي (4 دنانير للدولار الأميركي) في أوائل عام 1990؛ أما بعد العقوبات فقد انهارت حتى

[1] Reuther, D. E. (2018). UN sanctions against Iraq. In Economic Sanctions (pp. 121-132). Routledge.

[2] محمد سلمان جاسم. (2017). العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003"(الواقع والطموح)". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23(101)، ص412.

وصلت إلى (450 ديناراً للدولار الأميركي في عام 2000) أثناء تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء؛ مما أدى بدوره إلى انهيار القدرة الشرائية وزيادة معدل الفقر.

-ارتفاع معدلات التضخم:-

من الآثار السلبية على الوضع الاقتصادي العام ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما ظهر جليا في حالة العقوبات المفروضة على زيمبابوي؛ نتيجة فرض العقوبات عليها، حيث ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بعدم تقديم أي قروض للحكومة الزيمبابوية إلا بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية التي التزمت بها هذه المؤسسات، مما أثر بشدة على الاقتصاد في زيمبابوي وساهم في ارتفاع مستويات التضخم لتصبح من أكبر معدلات التضخم في العالم؛ بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للزيمبابويين لتصل إلى مستويات متوسطة عام 1953.[1]

-ارتفاع مؤشرات البطالة:

يمثل ارتفاع معدلات البطالة أحد الجوانب السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية, وهو نتيجة لهروب الشركات المتعددة الجنسيات خوفا من التأثر بآثار العقوبات الاقتصادية؛ فضلا عن توقف عجلة الإنتاج المحلي في ظل التبعية التجارية للغالبية العظمى من الدول المستهدفة بالعقوبات من حيث الاستيراد والتصدير؛ بالإضافة إلى محاولة الحكومات المحلية تقليص حجم الإنفاق الحكومي من خلال تسريح العمالة الزائدة عن الحاجة؛ وكل ذلك يساهم في ارتفاع مؤشرات البطالة في البلدان المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية.[2]

-تراجع مؤشرات التصدير:

لعل أحد الآثار السلبية المصاحبة لفرض العقوبات هو تراجع مؤشرات التصدير بما يصاحبه من تأثير سلبي على ميزان المدفوعات: سعر الصرف؛ وتسريح العمالة المنتجة للسلع والخدمات التصديرية؛ وغير ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على الموازنة العام للدولة . هذا وتشير تقديرات البنك الدولى إلى أن العقوبات الاقتصادية

[1] Egger, P., Syropoulos, C., & Yotov, Y. V. (2024). Analyzing the effects of economic sanctions: Recent theory, data, and quantification. *Review of International Economics*, *32*(1), 1-11.

[2] إسراء سعد فهد. (2021). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970–2020). مجلة الإدارة والاقتصاد، (129)، 375–389.

التي فرضت على ايران قلصت صادراتها بما قيمته 17.1 مليار دولار في السنوات 2012- 2019؛ أو ما يعادل 113.5% من مجموع الصادرات في تلك الفترة ونحو 4.5% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي.[1]

-عجز الموازنة العامة :

لعل عجز الموازنة العامة يمثل سبباً ونتيجة للأثار الاقتصادية التي ترتبها العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بالعقاب حيث أنه لتراجع موارد الدولة من القطاعات الاقتصادية الرائدة ؛ وهروب الشركات المتعدية الجنسيات لتجنب آثار العقوبات ؛ وكذا نتيجة لحالة التبعية التجارية التي تنتهجها الدول النامية الأمر الذي يصاحبه فى حالة العقوبات الاقتصادية تراجع مؤشرات التصدير مما يؤدى لتراجع العوائد التصديرية للدول المعاقبة وكذا عجزها عن توفير المواد الخام الضرورية للصناعة المحلية ؛ الأمر الذي يصاحبه وقف عجلة الانتاج بما يصاحبه من ارتفاع مؤشرات البطالة ؛ وبالتالي تحميل الدولة مزيد من النفقات الاجتماعية.[2]

-استمرار حالة الركود الاقتصادي:

إن النتيجة الطبيعية لكل الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بالعقاب هو خلق حالة من الركود الاقتصادى تتمثل في تراجع معدلات النمو الاقتصادي؛ وانحسار الإنتاج؛ وضعف مستوى الإنتاجية؛ فضلا عن ارتفاع مؤشرات البطالة؛ وما يمثله كل ذلك من آثار بنيوية سلبية على الاقتصاد الكلى.

المطلب الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي في إيران

أولاً: واقع الاقتصاد الرقمي في إيران

إيران هي واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 88 مليون نسمة في المرتبة الثالثة في المنطقة ويحتل نصيب الفرد من الإنتاج المرتبة 6-7 في المنطقة. شهدت إيران ركودًا تضخميًا في السنوات الأخيرة، وكان معدل نمو البلاد من بين أدنى المعدلات في المنطقة. في عام 2017، بلغت حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي لإيران 2.5٪ وحصة الاقتصاد

[1] Afesorgbor, S. K. (2019). The impact of economic sanctions on international trade: How do threatened sanctions compare with imposed sanctions? European Journal of Political Economy, 56, 11-26.

[2] زياني، نوال. (2015). العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة يحيى فارس المدية، معهد العلوم القانونية والإدارية، ص94.

الرقمي 4.1٪، في حين كانت هذه الأرقام للاقتصاد العالمي 4.5٪ و 15.5٪ على التوالي. وفقًا لـ IDC، بحلول عام 2022، مع الاستثمار الضخم في التطور الرقمي، ستزداد حصة الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد العالمي بأكثر من 65٪. الهدف الأولي هو تحقيق حصة 15.5٪ في عام 2023 في إيران. يتطلب تحقيق هذه الأهداف تطوير نماذج أعمال جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات وتشكيل أعمال جديدة وتسهيل الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.[1]

رافقت تجارب برامج إيران الأخيرة صعودًا وهبوطًا، وقد حقق تنفيذ هذه البرامج إنجازات كبيرة للبلاد وتسبب في توسيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات في البلاد، ومع ذلك، بالمقارنة مع الدول المتقدمة، فإن ترتيب إيران في مؤشرات الاقتصاد الرقمي بعيد عن الدول الأخرى، وكثيراً ما تكون هناك تناقضات في الإحصائيات والمعلومات التي تنشرها المؤسسات الإحصائية في الدولة والمراكز الدولية. إن موقع إيران في المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس مناسباً جداً، فنجد في مؤشر تطوير تكنولوجيا المعلومات (IDI) المرتبة 91، وفي مؤشر جاهزية الشبكة (NRI) المرتبة 96، وفي مؤشر التنافسية (GCI) المرتبة 74، وفي مؤشر الاقتصاد القائم على المعرفة (KEL) المرتبة 94 وفي مؤشر الحكومة الإلكترونية (EGDI)) تحتل المرتبة 105 في العالم. ولذلك يمكن القول إن إيران في مستوى متوسط أو أقل بين دول العالم من حيث المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2]

يعتمد الاقتصاد الإيراني على الموارد، ويعتمد بشكل خاص على النفط، يعتمد هيكل الإنتاج والتجارة والميزانية الحكومية على النفط. ومن أجل إصلاح الهيكل والتخلص من الاعتماد على النفط، من الضروري إنتاج وتطبيق المعرفة والتكنولوجيا والابتكار في البلاد، ولن تتحقق هذه المهمة إلا إذا تجلت فيها مشاركة جميع أفراد المجتمع. وللحكومة دور متميز في تحفيز وتوجيه الناس للتفكير والتفكير من أجل إنتاج وتطبيق المعرفة والتكنولوجيا والابتكار. هذه الاستراتيجية الرئيسية لديها العديد من الأساليب الرئيسية، وعلى مستوى أوسع، تتم مناقشة تطبيق المعرفة والتكنولوجيا والابتكار في الاقتصاد ويتجلى موضوعها في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وعلى المستوى

[1] إبراهيم، هديل أحمد، مقلد، إسماعيل صبري، محمد, & علاء عبد الحفيظ. (2021). القوة الناعمة الإيرانية: مصادرها وأساليب استخدامها. المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط), 41(72), ص341.

[2] Hajli, N., Sims, J., & Shanmugam, M. (2014). A practical model for e-commerce adoption in Iran. Journal of Enterprise Information Management, 27(6), 719-730.

المؤسسي، يلعب إنشاء وتطوير الحكومة الإلكترونية دورا مركزيا في توجيه الجهات الفاعلة نحو تطوير وتطبيق التكنولوجيا الرقمية. [1]

ثالثاً: آثار العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الرقمي الإيراني

لقد تشكل تطور الاقتصاد الإيراني على مدى السنوات الأربعين الماضية إلى حد كبير بفعل الثورة والحرب التي استمرت ثماني سنوات مع العراق (1979–1988)، وحلقات العقوبات الاقتصادية والمالية المطولة، والاستجابات السياسية المختلفة للغاية للعقوبات والإدارة الاقتصادية في ظل الرؤساء الأربعة الذين تولوا مناصبهم منذ عام 1989. في البداية، كانت هذه العقوبات تهدف إلى الحد من قدرة إيران على الوصول إلى عائدات النقد الأجنبي من خلال تجميد الأصول، والأهم من ذلك الحد من قدرة إيران على إنتاج وتصدير النفط. كانت صادرات النفط الإيرانية قد انخفضت بالفعل بمقدار النصف عن ذروتها قبل الثورة البالغة 6 ملايين برميل يوميًا. لقد أدت العقوبات الأميركية الأولى إلى انخفاض صادرات النفط الإيرانية إلى 700 ألف برميل يومياً قبل أن تتعافى إلى حد ما بعد رفع العقوبات في يناير/كانون الثاني 1981، ولكن بما أن رفع العقوبات تزامن مع اشتداد حدة الحرب مع العراق، فإن صادرات النفط لم تتعاف بشكل كامل إلا بعد انتهاء الحرب في عام 1988. [2]

ومن عام 1989 إلى عام 2005، ومع تحسن العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة ودول غربية أخرى، بدأت صادرات النفط في الارتفاع واستقرت عند حوالي 2.5 مليون برميل يومياً في عهد رئاستي رفسنجاني (1989–1997) وخاتمي (1997–2005). ثم بدأت صادرات النفط في الانخفاض مرة أخرى منذ عام 2007 بعد فرض العقوبات الأميركية والأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2006 بهدف وقف برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني الذي اكتسب زخماً في عهد الرئيس المنتخب حديثاً أحمدي نجاد. في البداية، استهدفت العقوبات الاستثمارات في النفط والغاز والبتروكيماويات وصادرات المنتجات المكررة، ولكن تم توسيعها لاحقًا لتشمل الخدمات المصرفية والتأمين والشحن. كما استهدفت العقوبات الحرس الثوري الإسلامي وإمبراطوريته التجارية

[1] Danaei, G., Farzadfar, F., Kelishadi, R., Rashidian, A., Rouhani, O. M., Ahmadnia, S., ... & Malekzadeh, R. (2019). Iran in transition. The Lancet, 393(10184), 1984-2005.

[2] Giumelli, F., Hoffmann, F., & Książczaková, A. (2021). The when, what, where and why of European Union sanctions. *European Security*, *30*(1), 1-23.

والصناعية الشاسعة التي توسعت أنشطتها في عهد إدارة الرئيس أحمدي نجاد (2005–2013)، وتم تكثيف العقوبات ضد إيران بشكل أكبر في عهد الرئيس أوباما وتوسع نطاقها ليشمل إيران.[1]

لقد اتسع نطاق العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى ما هو أبعد من قطاعي النفط والغاز، وأثرت على جميع جوانب التجارة الخارجية الإيرانية والتمويل الدولي، وحتى نظام الدفع الدولي لبنك مركزي (البنك المركزي الإيراني). مهدت التغطية الواسعة للعقوبات وطبيعتها المتعددة الأطراف، إلى جانب بداية إدارة روحاني في عام 2013، الطريق أمام الاتفاق النووي لعام 2015، وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم تنفيذها في يناير 2016 والتي أدت إلى تخفيف بعض العقوبات الأمريكية ورفع عقوبات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد إيران. لكن فوائد خطة العمل الشاملة المشتركة لإيران كانت محدودة، حيث ترددت العديد من الشركات والبنوك العالمية غير الأمريكية في التعامل مع إيران بسبب العقوبات الأمريكية المتبقية، فضلاً عن المخاوف بشأن غسل الأموال، وغموض الملكية، وهشاشة النظام المصرفي الإيراني. كما اتضح، كان الاتفاق النووي قصير الأجل أيضًا، حيث انخفضت صادرات النفط بشكل حاد بعد مايو 2018، عندما انسحب الرئيس الأمريكي ترامب من جانب واحد من الاتفاق النووي، واعتمد سياسة "الضغط الأقصى" ضد إيران. ومع انتخاب الرئيس بايدن في نوفمبر 2020، هناك مفاوضات للعودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015.[2]

كانت العقوبات الأمريكية ضد إيران ذات طبيعة خارج الحدود الإقليمية بشكل أساسي، لقد تم بالفعل خفض التجارة بين إيران والولايات المتحدة بشكل كبير بعد الثورة ولم تتعاف بعد حل أزمة الرهائن. وردًا على العقوبات، بذلت الحكومة الإيرانية جهودًا متضافرة لإعادة توجيه التجارة الخارجية لإيران من الغرب إلى الشرق (الصين في المقام الأول) وإلى الدول المجاورة، مع التركيز على الشركات التجارية التي تعمل خارج نطاق وزارة الخزانة الأمريكية. كما تم تنويع مصادر النقد الأجنبي من النفط إلى الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات. وفي هذا الصدد، أصبح العراق من أهم مستوردي المنتجات والخدمات الإيرانية (الكهرباء والمنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة) بعد سقوط صدام في عام 2003, كما لعبت تركيا وقطر دورًا مهمًا في تسهيل التجارة الخارجية الإيرانية والمدفوعات الدولية.

[1] Borszik, O. (2016). International sanctions against Iran and Tehran's responses: political effects on the targeted regime. *Contemporary politics*, *22*(1), 20-39.

[2] كمال إنات، & شريف ديلك. (2020). العقوبات الأمريكية على إيران وآثارها في الاقتصاد والموقف التركيّين. رؤية تركية، 9(1)، ص257.

التضخم هو واحد من أكثر العوامل السلبية نتيجة للعقوبات الأميركية على طهران، والذي لم يُعالج حتى الآن، ففي الولايات المتحدة وبعد أن وصل مؤشر التضخم فيها إلى (8.5%) في العام الحالي، أحدث سيلاً من الانتقادات وضجة في الشارع الأميركي، ما جعل الأميركيون يواجهون صعوبات معيشية جدية في الأشهر الأخيرة، في حين يصارع الإيرانيون يومياً، ومنذ عقد من الزمن تلك المصاعب، ونظراً لاستبعاد احتمالية التوصل إلى اتفاق في محادثات فينا» النووية، يشعر كثير من المراقبين والمحللين بالقلق الشيد حيال استمرار مؤشر التضخم في إيران. ومع ذلك يجب الالتفات إلى أنه في حال اتفق حول الملف النووي بين طهران وواشنطن وألغيت العقوبات من الآن، سيتطلب من (68) أشهر لعودة طهران إلى وضعها الاقتصادي الطبيعي في المسار التجاري الإقليمي والتعافي اقتصادياً، وكذا بيع النفط واسترجاع عائداته، ولهذا السبب تحديداً يعتقد المراقبون أنه حتى لو توصل إلى اتفاق من الآن من غير المرجح أن تظهر آثاره وعلاماته الاقتصادية في إيران في العام المقبلة.[1]

فقد اصطدم مصير الاقتصاد الإيراني بعقبة العقوبات والضغوطات القاسية طوال العقد الماضي، فبعد أن تحركت عجلة الاقتصاد وانتعشت عائدات النفط بوتيرة متسارعة، توقفت حتى أصبحت غير قادرة على التقدم والنهوض، ولا يخفى أن انحدار السياسات الحكومية أثرت سلباً على دخل الطبقات الاجتماعية ودخل الفرد الإيراني، فطبقاً للإحصائيات المسجلة في عام 2013 فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو (450) مليار دولار، إذ كان نصيب الفرد من ذلك (6000) دولار إبان العام، ولكن بعد تشديد العقوبات الخارجية وانحدار السياسات الداخلية المخفض دخل الفرد الإيراني إلى (2200) دولار سنوياً، وهذا يشير إلى تراجع باقتصاد العائلة الإيرانية وانكماشه، ويتبين من المرحلة الأولى للعبور من الأزمة هو رفع العقوبات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن ما ينبغي فعله في المرحلة الثانية هو التغيير الذهني لنهج صناع القرار الاقتصادي.[2]

تشير الإحصائيات إلى أن بداية عام 2010، ومع فرض حظر أميركي بخصوص تصدير النفط الإيراني، وانقطاع وارداته المالية في الحقبة نفسها، إلا أنه كان من أفضل سنين النمو الاقتصادي في البلاد، فطبقاً لإحصائيات البنك المركزي عام 2010، كان النمو الاقتصادي مع النفط أو من دونه، إلا أن عجلة قطار النمو

[1] قاسم حسين حسن جدي السعدي. (2021). العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الأوروبية على إيران إنموذجاً)، ص321.

[2] الزويري، محجوب, سليمان & ,ميسر. (2018). الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والآفاق، ص546.

في العقد نفسه سرعان ما توقفت تدريجياً، في البلاد، فطبقاً لإحصائيات البنك المركزي عام 2010، كان النمو الاقتصادي مع النفط أو من دونه يشكل 3.2%–3)، إلا أن عجلة قطار النمو في العقد نفسه سرعان ما توقفت تدريجياً، فكان الركود ضيف الاقتصاد الإيراني، كما أن عودة العقوبات عام 2018 عودة مكثفة، وضع طهران تحت ضغوطات قاسية، حتى وصل الأمر إلى توقف النمو بالناتج المحلي لتقع تحت وطأة أزمة خانقة.[1]

وعليه، فإذا أردنا تقسيم عقد (2020–2010) على قسمين يجب القول: إن السنوات الأولى منه كانت قمة النمو الاقتصادي، فيما شهدت سنواته الأخيرة سقوط الاقتصاد الإيراني في الحضيض، كما أظهرت إحصائية للبنك المركزي في السنوات الأخيرة أن صادرات البلاد النفطية في عام 2020 مقارنة بعام 2017 بلغت الثلث، وأن متوسط النمو الاقتصادي كان سلبياً، وأولى نتائجه كانت هبوط دخل الفرد الإيراني وسقوط العائلة الإيرانية إلى خط الفقر. ومن هنا يمكن القول: إن تدهور الظرف المعيشي للأسر كان نتيجة واضحة لتقلص الحجم الاقتصادي، فالعقوبات وحظر تصدير النفط يمكن أن يؤثرا على معدل البطالة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإذا كانت الصناعة التي تتعرض للتقلص في صادراتها، فمن الطبيعي أن تقلص حجم موظفيها، وتعيد هيكلة المنظومة الداخلية، ومن ثم سينتهي الأمر بتسريح أعداد من العاملين والموظفين.[2]

فأصبح الاقتصاد الإيراني يواجه ارتفاعًا في معدلات البطالة، حيث زاد معدل البطالة من 7.6% في الربع الرابع من عام 2023 إلى 8.6% في الربع الأول من عام 2024، وهذا الارتفاع يكون بشكل خاص بين الشباب، حيث تتجاوز نسبة البطالة بين هذه الفئة 15%. وأظهر مركز الإحصاء الإيراني أن من بين إجمالي 64 مليون و550 ألف إيراني فوق سن الـ 15 عامًا، يعمل 26 مليونًا و638 ألف شخص؛ مما يعادل 41.3% فقط، وهذا يشير إلى زيادة كبيرة في عدد العاطلين ضمن الاقتصاد الإيراني.[3]

كما أشارت مجلة فوربس في تقريرها الأخير إلى أن الريال الإيراني يُعتبر العملة الأضعف في العالم، حيث بلغ سعر الريال الإيراني 42.075 ألف للدولار الواحد في 27 مايو 2024، مقارنة بـ 27.162 ألف في عام 2014؛

[1] Laudati, D., & Pesaran, M. H. (2023). Identifying the effects of sanctions on the Iranian economy using newspaper coverage. *Journal of Applied Econometrics*, *38*(3), 271-294.

[2] زلاقي, حبيبة. (2018). أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط (أطروحة دكتوراه، جامعة بابل), ص775.

[3] Aloosh, M., Salavati, A., & Aloosh, A. (2019). Economic sanctions threaten population health: the case of Iran. *Public health*, *169*, 10-13.

مما يعني انخفاض الريال الإيراني بنسبة 54.9% على المستوى الرسمي. وفي السوق الموازية، انخفض الريال الإيراني بشكل كبير، إذ ارتفع سعر الدولار في هذا السوق ليصل إلى حوالي 650 ألف ريال للدولار بعد حادثة الرئيس الإيراني، مُرتفعًا عن 230 ألف ريال للدولار، وتشير هذه الاحصائيات إلى مدى الضعف الكبير في قيمة عملة الاقتصاد الإيراني.[1]

جدول (2) اثر العقوبات الاقتصادية على قيمة الريال الايراني لسنوات مختارة[2]

السنة	قيمة الريال الايراني مقابل الدولار	معدل نمو الريال الايراني
2010	**12.5 الف ريال**	**%20-**
2015	**31 الف ريال**	**%6**
2023	**43 الف ريال**	**%25-**
2024	**42.075ريال**	**%1-**

عانت التجارة الخارجية غير النفطية من اختلال كبير خلال عام 2023، حيث انخفضت التجارة بين الهند وإيران بنسبة 34% في عام 2023، وبالتالي انخفضت الصادرات الإيرانية من 17.3 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2022 إلى 11.7 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2023، وهو ما أدى إلى عجز بالميزان التجاري حيث وصل إلى 4.7 مليارات دولار في الربع الثالث من عام 2023، مقارنة بفائض قيمته 4.3 مليارات دولار في الربع الثاني من عام 2021.

جدول (3) مؤشرات أداء الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية

السنة	النمو الاقتصادى %	معدل التضخم%	معدل البطالة%	نسبة عجز الموازنة الى الناتج الإجمالي%	نسبة الدين الحكومى الى الناتج الإجمالي%
2010	**7.5**	**19.8**	**13.5**	**2.6**	**11.7**
2011	**3.1**	**20.6**	**12.3**	**0.7**	**8.9**

[1] Wang, Y., Wang, K., & Chang, C. P. (2019). The impacts of economic sanctions on exchange rate volatility. *Economic Modelling*, *82*, 58-65.

[2] منى حبيب احمد محمد. (2023). العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً. قضايا سياسية, (72), 284-310.

12.1	0.2-	12.1	41.3	7.7-	2012
10.7	0.8-	10.4	19.6	0.3-	2013
11.8	1.1-	10.6	16.2	2.3	2014
38.4	1.7-	11	8.4	1.6-	2015
47.5	2.2-	12.4	11.8	12.5	2016
39.5	1.7-	11.8	8.3	3.7	2017
44.2	2.7-	12.8	47.8	1.5-	2018
39.3	1.9-	14.3	27.7	3.6-	2019
	2.4	9.7	30.6	3.3	2020
42.7	2.1-	13.6	25.5	1.8	2021
36.8	1.5-	10.9	10.2	0.5	2022

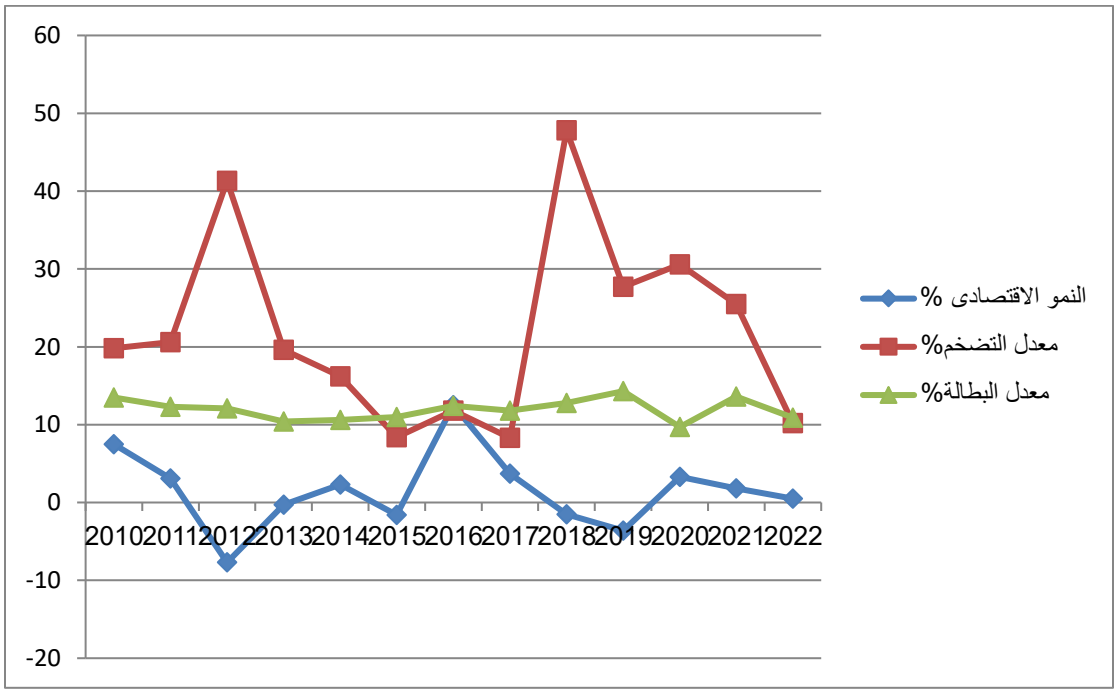

شكل (3) مؤشرات أداء الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية

تستهدف إيران زيادة إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي خلال الخمس سنوات القادمة، إلا أن عددًا من المحللين أجمعوا على أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران ستحد من طموحاتها لزيادة الإنتاج، لكن المضي قدمًا في خطة زيادة الإنتاج لن يعرضها للمزيد من العقوبات. وتخطط إيران لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي

إلى 1.3 مليار متر مكعب يوميًا خلال خمس سنوات، ارتفاعًا من المستويات الحالية البالغة 1.07 مليار متر مكعب يوميًا، وزيادة إنتاج النفط الخام ليصل إلى 5.7 ملايين برميل بحلول عام 2031. وبلغت صادرات النفط الإيرانية 35.8 مليار دولار في الـ 12 شهرًا حتى نهاية مارس 2024، بحسب وكالة أنباء العمال الإيرانية (إيلنا). وبحسب ستاندرد آند بورز جلوبال، تستهدف إيران زيادة إنتاجها النفطي لطاقة 5.7 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2031، وهذا من شأنه أن يضاعف تقريبًا متوسط عام 2023 البالغ 2.82 مليون برميل يوميًا، وتتوقع إنتاج 3.2 ملايين برميل يوميًا في عامي 2024 و2025.[1]

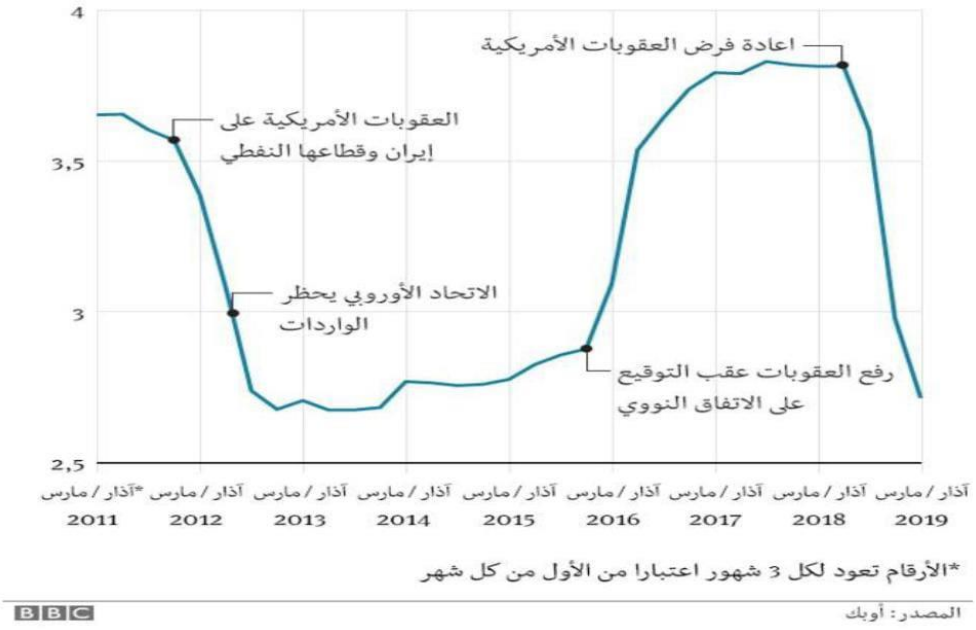

[1] ممدوح سلامة ، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2015) ، ص87.

الشكل (2) انتاج النفط الإيراني (مليون\ برميل يوميا)

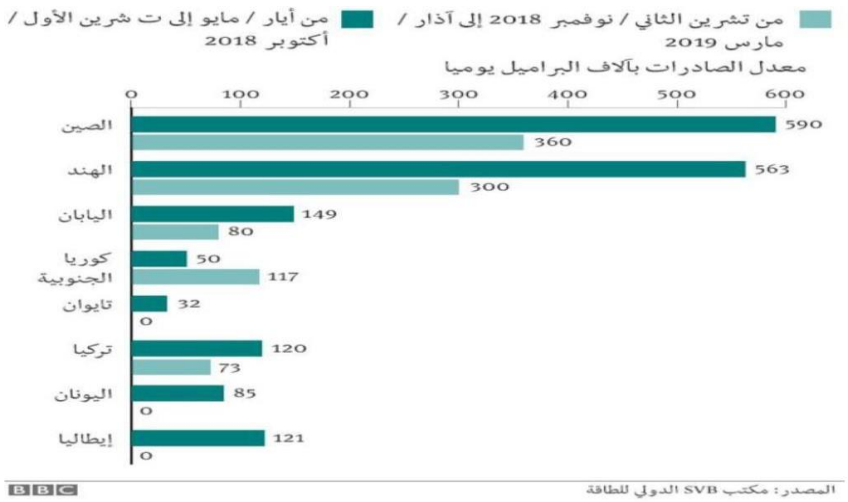

الشكل (3) صادرات النفط الإيراني لثمان دول استثنيت من العقوبات

خاتمة:

العقوبات الدولية هي أحد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، ويمكنها في بعض الأحيان أن تساهم في الضغط على الدولة سواء في توجيه سياستها الداخلية أو الخارجية، لذلك فإن نجاح تأثيرها يتوقف على عدد من العوامل في إطار عملية ديناميكية تسعى من خلالها إلى تقييد سياسات الدولة التي تفرض عليها هذه العقوبات، وقد عرفت العلاقات الدولية هذا الأسلوب منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تشمل العقوبات السياسية في المقام الأول، وبدأت هذه العقوبات تتوسع لتشمل العقوبات الاقتصادية بالإضافة إلى العقوبات السياسية، مثل الحالة العراقية بعد الغزو العراقي للكويت أو الحالة الإيرانية في إطار سعيها لامتلاك القدرات النووية لأغراض غير سلمية أو دعم بعض الجماعات المعارضة لأنظمة الحكم الإقليمية، مما قد يساهم في الحد من تهديد الدول للسلم والأمن العالميين، وكان لتلك العقوبات تأثير على معدل النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي بالإضافة الى ارتفاع معدل التضخم.

الاستنتاجات:

- تُعد العقوبات الاقتصادية أداة سياسية تستخدمها الدول لفرض إرادتها على دول أخرى، وقد أثرت هذه العقوبات بشكل كبير على الاقتصادات الرقمية في العديد من البلدان، بما في ذلك العراق وإيران.

- العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران هي نوع جديد من العقوبات الاقتصادية الدولية لأنها تستهدف أفراداً وكيانات محددة على وجه الخصوص، وتسمى بالعقوبات الاقتصادية الذكية، على عكس العقوبات الاقتصادية الشاملة التقليدية مثل تلك المفروضة على العراق.
- التدابير الاقتصادية هي عقوبات تنطوي على استخدام الضغط المالي والاقتصادي لإجبار الدول على احترام التزاماتها الدولية، ولها تأثير كبير لا يقل عن تلك التدابير التي تنطوي على استخدام القوة المسلحة في ظل تداخل المصالح التجارية والاقتصادية في العلاقات الدولية.
- إن هدف فرض العقوبات الاقتصادية، مثل غيرها من التدابير التي تتخذها المنظمات الدولية، يأتي في إطار ممارسة دورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك تلك التدابير التي تتخذها المنظمات الإقليمية.
- ورغم أن العقوبات المفروضة على إيران أثرت على الاقتصاد الإيراني، إلا أن هناك خلافاً حول مدى فعالية هذه العقوبات في تحقيق أهدافها، حيث إنها لم تحقق حتى النتائج المرجوة.
- يواجه القطاع المالي في البلدين تحديات كبيرة نتيجة للعقوبات، مما يؤثر سلبًا على قدرة الشركات الناشئة والمشاريع الرقمية على الحصول على التمويل اللازم لنموهم وتوسعهم.
- على المستوى الاجتماعي، أدت العقوبات إلى زيادة التفاوت الرقمي بين الطبقات الاجتماعية في كلا البلدين، حيث تتركز الإمكانات الرقمية لدى الفئات الأكثر ثراءً والمرتبطة بالحكومة.

التوصيات:

- تنويع مصادر الدخل, وتقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد (مثل النفط) والعمل على تنويع الاقتصاد.
- تطوير البنية التحتية الرقمية والاستثمار في تطوير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوفير الطاقة الكهربائية.
- دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وتوفير بيئة محفزة للابتكار.
- تطوير الكفاءات البشرية والاستثمار في التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز الشراكات الدولية والعمل على بناء شراكات مع الدول الأخرى والشركات العالمية لتبادل الخبرات والتكنولوجيا.

وضع قوانين وتشريعات تحفز النمو الاقتصادي الرقمي وتضمن حماية الملكية الفكرية.

Conclusion:

International sanctions are one of the key factors influencing international relations. They can sometimes exert pressure on a state to influence its domestic or foreign policies. The success of such sanctions, however, depends on several factors within a dynamic process aimed at restricting the policies of the targeted state. This approach has been known in international relations since the end of World War I, primarily taking the form of political sanctions. Over time, these sanctions expanded to include economic measures in addition to political ones, as exemplified by the case of Iraq following its invasion of Kuwait or Iran's pursuit of nuclear capabilities for non-peaceful purposes and its support for opposition groups against regional governments. Such sanctions can contribute to mitigating the threats posed by states to global peace and security. These measures have had notable impacts, including reductions in economic growth rates, gross domestic product (GDP), and increases in inflation rates.

المصادر :

اولا: المصادر باللغة العربية

1. إبراهيم, هديل أحمد, مقلد، إسماعيل صبري, محمد, & علاء عبد الحفيظ. (2021). القوة الناعمة الإيرانية: مصادرها وأساليب استخدامها. المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط), 41(72).
2. إسراء سعد فهد. (2021). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970–2020). مجلة الإدارة والاقتصاد، (129).
3. بن عدودة, & عصام. (2023). تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية على الدور الإقليمي لإيران (2012–2022)، (أطروحة دكتوراه)
4. حسين عويش, & رباب خزام. (2021). الاقتصاد الرقمي أداة لتقويض الفجوة الرقمية في دول مختارة للمدة (2003–2017).
5. زلاقي, حبيبة. (2018). أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط (أطروحة دكتوراه، جامعة بابل)
6. الزويري, محجوب, سليمان, & ميسر. (2018). الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والآفاق.
7. زياني، نوال. (2015). العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و تطبيقها على العراق ، أطروحة كتوراه, جامعة يحيى فارس المدية, معهد العلوم القانونية و الإدارية.
8. الزيدبين, نواف موسى مسلم. (2021). تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية–العراق وليبيا أنموذجاً. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف–دقهلية, 23(2), ص1724
9. عبد الغني, سناء. (2022). انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, 15(14).
10. عبد القادر, هيثم محمد. (2019). دور التمويل الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, 3(العدد (2) ابريل 2019).
11. قاسم حسين حسن جدي السعدي. (2021). العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الأوروبية على إيران إنموذجاً).
12. قاسم حسين حسن جدي السعدي. (2021). العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الأوروبية على إيران إنموذجاً), ص321.
13. كمال إنات, & شريف ديلك. (2020). العقوبات الأمريكية على إيران وآثارها في الاقتصاد والموقف التركيّين. رؤية تركية، 9(1).
14. محمد سلمان جاسم. (2017). العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003"(الواقع والطموح)". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23(101)
15. محمود, داليا احمد فؤاد. (2018). النظام القانوني الدولي للعقوبات الاقتصادية بين المشروعية والاعتبارات الإنسانية. مجلة كلية الحقوق–جامعة المنيا, 1(1).
16. ممدوح سلامة. (2015. أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

17.منى حبيب احمد محمد. (2023). العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً. قضايا سياسية، .,(72)

18.نسرين غالي قاسم& مصطفى محمد إبراهيم. (2023). الاقتصاد الرقمي في العراق بين تقنيات حاضرة وتحديات مستقبلية بحث تحليلي للمدة من 2003– 2022. مجلة كلية الكوت الجامعة، المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

1. Pan, W., Xie, T., Wang, Z., & Ma, L. (2022). Digital economy: An innovation driver for total factor productivity. Journal of business research, **.**

2. Afesorgbor, S. K. (2019). The impact of economic sanctions on international trade: How do threatened sanctions compare with imposed sanctions?. European Journal of Political Economy, 56,**.**

3. Aloosh, M., Salavati, A., & Aloosh, A. (2019). Economic sanctions threaten population health: the case of Iran. Public health, **.**

4. Barefoot, K., Curtis, D., Jolliff, W., Nicholson, J. R., & Omohundro, R. (2018). Defining and measuring the digital economy. US Department of Commerce Bureau of Economic Analysis, Washington, DC, 15**.**

5.Borszik, O. (2016). International sanctions against Iran and Tehran's responses: political effects on the targeted regime. Contemporary politics, 22(1), 20-39**.**

6.Cortright, D. (2018). Economic sanctions: Panacea or peacebuilding in a post-cold war world?. Routledge**.**

7.Danaei, G., Farzadfar, F., Kelishadi, R., Rashidian, A., Rouhani, O. M., Ahmadnia, S., ... & Malekzadeh, R. (2019). Iran in transition. The Lancet, 393(10184), 1984-2005**.**

8.Drezner, D. W. (2015). Targeted sanctions in a world of global finance. International Interactions, 41(4)**.**

9.Egger, P., Syropoulos, C., & Yotov, Y. V. (2024). Analyzing the effects of economic sanctions: Recent theory, data, and quantification. Review of International Economics, 32(1)**.**

10. Giumelli, F., Hoffmann, F., & Książczaková, A. (2021). The when, what, where and why of European Union sanctions. European Security, 30(1),

11. Hajli, N., Sims, J., & Shanmugam, M. (2014). A practical model for e-commerce adoption in Iran. Journal of Enterprise Information Management, 27(6)**.**

12. Korhonen, I., Simola, H., & Solanko, L. (2018). Sanctions and countersanctions–effects on economy, trade and finance. Focus on European Economic Integration, 18(Q3)**.**

13. Laudati, D., & Pesaran, M. H. (2023). Identifying the effects of sanctions on the Iranian economy using newspaper coverage. Journal of Applied Econometrics, 38(3)**.**

14. Reuther, D. E. (2018). UN sanctions against Iraq. In Economic Sanctions. Routledge**.**

15. Wang, Y., Wang, K., & Chang, C. P. (2019). The impacts of economic sanctions on exchange rate volatility. Economic Modelling, 82.

16. Bayat, Researcher Maha Abbas. "E-commerce in Arab Countries Between Reality and Application After 2010." Tikrit Journal for Political Science 3.36 (2024).

17. Hassan, Nisreen Falih. "The impact of international sanctions on the Russian oil and gas sectors." Tikrit Journal for Political Science 4.33 (2023).